مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية

مشروع التدريب القضائي على القوانين الاقتصادية

الدورة الإقليمية الأولى حول التدريب القضائي على القوانين الاقتصادية

---

1. المقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة نموا غير مسبوق في حجم التجارة العالمية وزيادة كبيرة في حركة رؤوس الأموال بين مختلف الدول، في ظلّ سيطرة إقتصاد السوق ونمو ظاهرة العولمة وتسارع وتيرة التطوّر التكنولوجي. وقد أدى ذلك الى إحداث تغيير جذري في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ما دفع بالمشرّع الدولي والوطني الى ابتكار أطر وآليات قانونية جديدة لمواكبة هذه التغيّرات بهدف الموائمة مع متطلّبات تحقيق النمو، وتشجيع المنافسة الحرّة وجذب الإستثمارات.

وفي هذا الاطار، فإن بناء القدرات في مجال وضع وتنفذ القوانين الاقتصادية تحديدا يعتبر أمرا بالغ الاهمية، بالنظر لما تلعبه هذه القوانين من دور في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، متقدم او نام أو أقل نمواً، لأنه لا يمكن الآن لأي دولة أن تقوم بعملية اصلاح اقتصادي شاملة، دون وضع او تعزيز أطر قانونية معينة تتواءم والحاجات الاقتصادية الوطنية والعالمية، ودون بناء قدرات القضاء الوطني على حلّ المنازعات الوطنية بصورة أكفأ وأكثر فاعلية. وهذا بدوره ينعكس على التنمية والاستثمار واقتصاد الدولة، خاصة في ظلّ التطورات والتغيّرات الكثيرة التي يشهدها العالم اليوم.

وهكذا، وفي ظل الاقتصاد العالمي الجديد، تصبح مسائل الملكية الفكرية (Propriete Intellectuel) واليات الفرانشايز (Franchise) والليزينغ (Ceditbail) والمنافسة غير المشروعة (concurrence deloyale) ذات أهمية كبرى لتنشيط الإقتصاد الوطني وجذب الإستثمارات وتعزيز الإندماج في السوق العالمي، وبالتالي

ذات تأثير مهمّ في عملية تحقيق التنمية البشرية وإزالة الفقر. إن تعزيز قدرة القضاء في مجال الآليات المستحدثة في القوانين الاقتصادية يعزّز قدرة الدولة على إرساء حكم القانون ويعزّز ثقة المستثمرين بالدولة.

من هنا، قام برنامج ادارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بتطوير مشروع إقليمي ريادي لتعزيز قدرات القضاء في الدول العربية في مجال النزاعات الإقتصادية اطلق عليه "**مشروع التدريب القضائي على القوانين الاقتصادية في الدول العربية** " وذلك في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية التي تمّ إطلاقها في شباط/فبراير 2005 في البحر الميت (الأردن) تحت رعاية جلالة الملك عبدالله الثاني، وبحضور 18 دولة عربية ممثلة على مستوى رئاسة مجلس الوزراء والوزراء، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).[1] وتحظى هذه المبادرة بدعم الحكومات في الدول المعنيّة وقد تركت آثارها الإيجابية على إجراءات العديد من المؤسسات الحكومية وعملها.

2. لمحة عن مشروع " التدريب القضائي على القوانين الاقتصادية في الدول العربية"

في اطار مجموعة العمل الخامسة (محور القضاء وتنفيذ الأحكام) من مبادرة الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، تمّ تطوير سلسلة من المشاريع التطويرية، من بينها مشروع يهدف إلى تمكين القضاة في البلدان العربية من الإستجابة بشكل أفضل إلى تحديّات العولمة، ولا سيّما من خلال البتّ في النزاعات الإقتصادية بمزيد من الدراية والإنصاف. ويأتي هذا المشروع لتعزيز قدرات الدول العربية من أجل مساعدتها على تطوير قدرات القضاء في مجال تطبيق القوانين الاقتصادية، انطلاقا من محاولة بناء معرفة متوطّدة حول الأطر القانونية الاقتصادية في الدول العربية الامر الذي يعتبر أساسيا لنجاح اية عملية تطويرية جادّة يمكن من خلالها رصد الثغرات في الأطر القائمة وتحليلها ومحاولة سد الثغرات التي تشوبها. وسيتمّ تنفيذ المشروع المذكور بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) وبالتعاون مع معهد القضاء الفرنسي. وهو يهدف الى زيادة الوعي وبناء المعرفة والقدرات للممارسين في الدول العربية عبر مجموعة من النشاطات الإقليمية التي سيتمّ تنفيذها.

وفي خلال اجتماع رؤساء محور القضاء وتنفيذ الاحكام الذي عُقِد في باريس بتاريخ 3 آب 2007، قرّر مختلف المسؤولين المعنيّين بتنفيذ هذه المبادرة أن يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع معهد القضاء الفرنسي ("ENM") من أجل وضع محتوى التدريب وتنظيم تنفيذه. كما جرى التأكيد على هذه المقررات خلال اجتماع ثان عقد في باريس بتاريخ 4 اذار/ مارس 2008، حيث تمّ إعتامد المنهجية العلمية لتدريب القضاة وإختيار المواضيع التي سيتناولها التدريب خلال سنة 2008.

[1] لمعلومات أكثر عن المبادرة، الرجاء زيارة موقع المبادرة http://www.arabgov-initiative.org/

في هذا الاطار، سيقوم برنامج ادارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بتنظيم دورة تدريبية إقليمية للقضاة في مجال القوانين الاقتصادية، وذلك في بيروت (لبنان) بتاريخ 11–14 حزيران/يونيو 2008، بالتعاون مع معهد القضاء الفرنسي وباستضافة كريمة من معهد الدروس القضائية في لبنان.

3. البرنامج التدريبي المقترح

في خلال الإجتماعين اللذين جريا في باريس في 3 آب/أغسطس 2007 و3 اذار/مارس 2008 بحضوررؤساء محور القضاء وتنفيذ الاحكام، اتّخذ المجتمعون عدداً من القرارات حول كيفية سير التدريب على الصعيد الإجرائي، حيث ينبغي تطبيق عدد من معايير الإختيار من أجل تحديد المجالات الواجب التطرّق إليها بشكل خاص في التدريب. كما تم الإتفاق على تكريس الدورة التدريبية الأولى لبحث موضوعات محددة وهي الفرانشيز والليزنغ وقانون الشركات وقانون المنافسة وحماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع. وسوف نعرض لكيفية سير التدريب على الصعيدين الاجرائي والموضوعي كما يلي:

أ. ميزات التدريب

- سيجري التدريب على مستوى دون إقليمي، أي أنه سيتمّ تنظيم دورتي تدريب تضمّ كلّ منهما أربعة بلدان نموذجية. وسيُصار إلى اختيار البلدان التي ستشارك في هذه الإجتماعات بما يضمن التماسك في كل مجموعة.
- ستجري الدورة التدريبية الأولى خلال شهر حزيران 2008، على أن تستمر لمدة أربعة أيام، يتمّ في خلالها التطرّق إلى مجالين أو ثلاثة مجالات. أما الدورة التدريبية الثانية دون الإقليمية فستجري بعد شهرين أو ثلاثة أشهر كحدّ أقصى.
- تكمن فائدة التدريب بشكل عام في أن كلاً من القضاة المدرَّبين سوف يستفيد من هذه المعارف العملية والنظرية. مع امكانية تبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية.

ب. معايير الإختيار

- يجب أن يركّز التدريب على المجالات التي تتمتع بمستوى ما من التوحيد على صعيد القوانين المرعية في البلدان العربية.

- يجب أن يركّز التدريب على المجالات التي تكون فيها القوانين المرعية محدّثة نسبياً بحيث تتيح تدريباً على القانون الإقتصادي الحديث.

- يجب أن يركّز التدريب على المجالات التي سيتمكّن فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد القضاء الفرنسي من النفاذ إلى القوانين المرعية حالياً وإلى الإجتهاد والفقه في البلدان المعنيّة.

ج. الموضوعات التي سيتم بحثها في الدورة التدريبية الاولى

بناء على ما تم الاتفاق عليه في اجتماع باريس بتاريخ 4 اذار/ مارس 2008 فقد حددت الموضوعات التالية كي تشكل محاور للتدريب في الدورة التدريبية الاولى، وهذه الموضوعات هي:

- **العقود التجارية – الفرانشيز:** وسوف يشتمل التدريب المحاور التالية:
  - موجبات وحقوق مانح الفرانشيز
  - مدة عقد الفرانشيز وآليات إنهائه
  - استعمال علامات الزبائن
  - العلاقات التعاقدية
  - استراتيجية شبكة الفرانشيز
- **العقود التجارية – الإيجار التمويلي (الليزينغ):** وسوف يشتمل التدريب المحاور التالية:
  - الخصائص الأساسية للعقد
  - خصائص الليزينغ العقاري
- **قانون الشركات – مسؤولية المدراء:** وسوف يركّز التدريب على حدود مسؤولية المدراء
- **قانون الشركات – حمايه الاقلية من حملة الاسهم:** وسوف يشتمل التدريب المحاور التالية:
  - الاقليه والاغلبيه
  - حقوق الاقليه من حملة الاسهم
  - تعسف الاقلية
  - مبادئ قانون الشركات التي تختص بحمايه حملة الاسهم
- **قانون المنافسة – المنافسة غير المشروعة والتطفل: وسوف يشتمل التدريب المحاور التالية:**
  - اخلاقيات العمل التجاري
  - المنافسة غير المشروعة والمعرفة الفنية

- المنافسة غير المشروعة والتطفل
- تنفيذ الدعوى، والجوانب الاجرائية

- **حمايه العلامات التجارية وبراءات الاختراع في اطار التكنولوجيات الحديثة:** وسوف يشتمل التدريب المحاور التالية
  - انواع مختلفة من براءات الاختراع
  - الاختراعات التى تشكل مضمون براءات الاختراع
  - مدة ونطاق حمايه براءات الاختراع
  - انواع مختلفة من العلامات التجارية
  - مدة ونطاق حمايه العلامات التجارية
  - الاطار الدولي للحماية

4. أهداف الدورة التدريبية والنتائج المتوقّعة:

تأتي الدورة التدريبية الإقليمية للقضاة في مجال القوانين الاقتصادية، والتي ستعقد في الرباط (المغرب) بتاريخ 11-14 حزيران/يونيو 2008، بالتعاون مع معهد القضاء الفرنسي، وبالشراكة مع معهد الدروس القضائية في المغرب، في إطار مشروع "التدريب القضائي في مجال القوانين الاقتصادية " في الدول العربية.

تعتمد الدورة التدريبية مقاربة تعليمية تفاعلية حيث تسعى الى إشراك القضاة المشاركين في عملية تبادل معرفي يمكّنهم، إضافة الى تعزيز قدراتهم على حلّ النزاعات الإقتصادية بصورة أكفأ وأكثر فاعلية، من بناء قدرة آدائية متميّزة تتيح لهم نقل ما تعلّموه الى المستوى الوطني وتعميم الفائدة على زملائهم القضاة من خلال معاهد القضاء في الدول المعنية.

وسوف يقوم مجموعة من الخبراء في الأمم المتحدة خلال الدورة بتقديم عرض نظري للمواضيع المطروحة، يليه تدريب عملي، يشمل تعليقات على قرارات، ودراسة حالات، مع عرض ومقارنة للحلول المطروحة مع القضاة الحاضرين. كما سيتم اجراء معالجة متخصّصة للحلول حول المسائل المثارة ضمن المواضيع والقضايا المطروحة والمتصلة بالقوانين الاقتصادية، ومن خلال تقديم أمثلة عملية من مناطق أخرى من العالم وصولا لاقتراح افضل الحلول في معالجة القضايا ذات الصلة.

وستشكّل الدورة فرصة هامة لقيادة عملية تبادل معرفي على المستوى الإقليمي، وبالتالي تساهم في بناء المعرفة اللازمة لمساعدة الدول العربية الراغبة على تطوير قدراتها في مجال التدريب القضائي في اطار القوانين الاقتصادية، مما ينعكس بالايجاب على عملية دعم عملية بناء المعرفة اللازمة لتطوير تفاصيل خطط العمل المستقبلية، وبالتالي المساهمة في دعم مسيرة التحديث والتطوير والإصلاح في المنطقة.

* * *